

الإبعاد السياسية للهجرة مهاجرين أم لاجئين ؟

د: سليمان محمد عمر منصور

جامعة الزاوية – ليبيا

ملخص :

إن موضوع الهجرة يشكل موضوعا من أهم الموضوعات مؤثرا في مسار العلاقات بين منطقتي جنوب المتوسط و شمال المتوسط ، حيث برزت الهجرة بشكل كبير في القارة الإفريقية، نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة مما جعل أهجره الإفريقية تنجّه إلى أوروبا اقرب إليها ، حيث تتوفر فيها مقومات الحياة هناك ويتصورها المهاجرون وكأنها الجنة الموعودة، رغم ما تحمله في طياته من مخاطر وخيمة عليهم سواء الموت غرقا او السجن، مما ينتج عنه من تهديد لمنطقة الاورومتوسطية، وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بصفة فردية او جماعية نتيجة جراء الحروب الأهلية والتراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة ، بسبب انتماءاتهم العرقية او الدينية او السياسية ، والتي تعد احد الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة التي يجبر الأفراد على التروح من المناطق غير الآمنة إلى مناطق أخرى أكثر أمنا .

مقدمة:

شهد تاريخ الفكر الإنساني الهجرة منذ بدايته الأولى ، وان يستر الإنسان مع مجموعة من بني جنسه في منطقته محددة من الأرض تتناسب مع إمكانياته وقدراته ليتحول هذا التجمع البسيط مع مرور الأيام إلى تكوين اجتماعي يمثل الوطن الأم ولكل إنسان إن يتواصل فيه مع الآخرين ، وينصهر في بوتقة تكوينه سواء كان على الجانب الديني والثقافي والفكري وكنتيجه طبعيه لذلك يتفاعل

هذا المورد البشري مع الموارد الطبيعية المحيطة به والمتمثلة في الأرض والنباتات والمعادن ليستغلها ويقوم باستثمارها وتغيرها ، وهو الذي أشار إليه القرآن الكريم بقوله {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } "1" وبذلك يتم ارتباط الإنسان بالأرض

لتكون وطناً له ينتمي إليها وينتسب إلى مجتمعتها عرقاً وديناً وثقافة وانتماء . ، حيث عرفت الشعوب القديمة هجرات متعددة كالإغريق واليهود والقبائل الجرمانية الاسكندفيين والأتراك والروس والصينيين وآخرين وبالتالي فإن هجرة الشعوب قديمة مثل قدم العالم .

وقد أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تمثل إحدى أهم القضايا التي تمثل صدارة الاهتمامات الدولية في الوقت الحالي ، لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير القيود التجارية التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال ، وما نتج عن ذلك من آثار

اقتصادية على الدول النامية والفقيرة ، وباختصار، ما يمكن قوله إن العولمة عملت على زيادة ظاهرة الهجرة بما يحمله هذا العصر من تطورات وتفاعلات ولكنها في الحقيقة لها انعكاسات وتداعيات على سيادة الدول الوطنية ، وخلال العصر الحديث فقد زادت معدلات الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة وخاصة بعد ظهور الاقتصاد العالمي حيث أصبحت هذه

البلدان محتاجة إلى الأيدي العاملة مما جعلها سوقاً رائجا سبب في ازدياد مستمر للهجرة بإشكالها المتعددة ، إضافة إلى جوانب أخرى متمثلة في الصراعات السياسية وكذلك الحروب وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان والفقر والمجاعة إلى غير ذلك من النكبات الأخرى التي حصلت بالعديد من البلدان النامية ، كانت سبباً مباشراً في انتشار ألهجرة ، رغم امتلاك هذه الدول العديد من الموارد ولكنها لا تعرف كيفية استغلالها ، وفي هذا الزمن ظهرت دول تمتلك الموارد الطبيعية والأموال ، ولكنها تفتقر القوة البشرية والكفاءات لإدارة هذه المواد، مما حفزت تلك الدول إلى الدعوة بالهجرة إليها عن طريق حوافز تشجيعية كتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمهاجرين وتأمين

¹سورة هود الاية60

حياتهم وتدريبهم ، هذه الإغراءات زادت من مواطني الدول العالم الثالث إلى ترك بلدانهم والهجرة واللجوء إلى الهجرة غير الشرعية من هذه الدول التي يطمح أفرادها إلى السفر والهجرة إلى الدول الأوروبية التي تستطيع توفير الحياة الهائنة لهم ، حيث سببت هذه الهجرة العديد من المضار بشكل عام وهي تفرغ تلك الدول من سكانها الأصليين وخصوصا الذين لهم دورا فاعلا في ازدهار بلدانهم ، وهذا كان نتيجة غياب توفير فرص الحياة في أوطانهم وعدم وجود تكافؤ الفرص والبطالة وارتفاع الأسعار وغيرها في مما أدى إلى ترك بلدانهم والهروب منها .

من هنا تبرز أهمية الموضوع والتي سنتأولها بالدراسة والتحليل مرت بها ظاهرة الهجرة من الدول المصدرة والمستفيدة للهجرة من خلال المطالب التالية :-

مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الهجرة واحدة من أكثر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث ، ولكي ندرك أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على واقع البلدان العربية ومستقبل عملية التنمية فيها

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية البحث في أنه يتعرض لمشكلة من أهم المشاكل وأخطرها على شعوب العالم الثالث وخاصة منهم فئة الشباب القادمين على الهجرة مما تسبب لهم العديد من المخاطر تجاه هجرتهم إلى الدول الأوروبية نتيجة سوء أوضاعهم السياسية داخل أوطانهم ، كما يتم تسليط الضوء على مخاطر الهجرة على الأسرة والمجتمع ، وتأتي الأهمية الأخرى في انعدام الدراسات العلمية بهذا الخصوص ، وكذلك إثراء المكتبات العلمية بمثل هذه الدراسات .

أهداف البحث:-

يهدف البحث إلى التالي :-

- 1= ما هي الانعكاسات الايجابية والسلبية وراء الهجرة علي دول جنوب المتوسط وكذلك الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط .
- 2= معرفة أهم الأسباب السياسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الهجرة من قبل الشباب .
- 3= توعية الشباب من خطر الهجرة السرية من أجل القضاء أو الحد من هذه الظاهرة .
- 4= إلى أي حد تستطيع مشاريع الشراكة في هذا الفضاء المتوسطي ان تخفف من جمود قوانين أهجره في بعض الدول الإفريقية .

فرضيات الدراسة :-

انطلق الباحث من الفرضيات التالية وهي :-

- 1= هل ساهمت وسائل الإعلام الجديد في تهيئة عقول الشباب ودفعهم نحو التوجه إلى الهجرة والدفع بهم إلى هذه المخاطر ؟
- 2= هل الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية كانت وراء ظاهرة انتشار الهجرة من بلدان العالم الثالث إلى أوروبا ؟

منهج البحث:-

اعتمد الباحث خلال بحثه على المنهج التاريخي من خلال المراحل التي مرت بها الهجرة عبر التاريخ الإنساني ، وكذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يوضح ويصف بعض الموضوعات الأساسية والفرعية منه .

تقسيمات الدراسة:-

تم تقسيم الدراسة إلى عدة مطالب تتمثل في الآتي :-

المدخل الأول :- أهمية الهجرة في المجال المتوسطي

المدخل الثاني :- دوافع الهجرة الغير شرعية :-

المدخل الثالث:- الآثار الناتجة عن ألهجرة الغير شرعية

المدخل الرابع :- الرؤية الدولية للهجرة لدول جنوب المتوسط.

الخاتمة .

النتائج .

التوصيات

المصادر والمراجع .

المدخل الأول

أهمية الهجرة في المجال المتوسطي

كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمارية وسرعان ما أخذت اتجاهها معاكسا حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى أعماله الموجودة في مستعمراتها خاصة خلال الحربين العالميتين ، ولذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال من دول المغرب العربي بالأخص ،وقد ساعدت أوروبا على مواجهة حاجتها من اليد العاملة خاصة الصناعات الثقيلة مثلا لبناء والصناعة الإستراتيجية ، وما يميز هذه ألعمله قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذلك الخطيرة منها والملوثة وبأجور زهيدة .إما المهاجرون من دول المتوسط، فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا ، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهم المهاجرون في تنمية اقتصادياتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية سواء خلال فترة الكفاح المسلح او بعد الاستقلال - وخلال سنوات التسعينات فان مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب حوض المتوسط إلى تسارع وتيرة الهجرة "2"1، وتجد الإشارة إلى إن الهجرة كانت من بين المواضيع المؤثرة في العلاقات

¹أعياد محمد سمير ، ألهجرة في المجال الاورومتوسطي، جامعة أبي بكر بالقائد-تلمسان ، شبكة المعلومات الدولية - نت

الاورومتوسطية، لتكون احد عوامل التعاون أحيانا والتنازع أحيانا أخرى ، فحاجة الاقتصادات الأوربية الملحة ليد عامله مكثفة جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول الجوار المتوسطي .

-المنظور الأوروبي للمهاجرين :-

تم التركيز على النظرة الأوروبية فقط، لان المتبع لسياسات التعاون الاورومتوسطية في مجال الهجرة يكتشف إن الطريق المؤثر والمحدد لهذه السياسات هو الطرف الأوروبي ، لكن هذا لايعني إن دول الجنوب ليس لها تصور حول المسألة ، ويمكن القول بان قضية الهجرة شكلت نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما ، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة الممنهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية .

-الاتجاه المعارض :-

يرى هذا التيار إن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وامنيا لأوروبا وخاصة المسلمين منهم لأنهم يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكدهم في اندماجهم في الثقافة الأوروبية ، والحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم ، من خلال ذلك يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافتين مختلفتين .

-الاتجاه المؤيد :-

يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها ، ويرى هذا التيار إن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها إن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية لالسبب إلا لاسباب ثقافية — غير واقعية .

المنظور الأوروبي للاجئين :-

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية او جماعية من جراء الحروب والتراعات التي عرفتھا عديد مناطق العالم ، حيث إن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والتراعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية او الدينية او السياسية يعد احد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على التروح من المناطق غير الامنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية او اللجوء السياسي،

مما جعل المؤسسات الأوروبية ودول الاتحاد مابين معضلة كبرى ؛فمن جانب ترايد الحفاظ على المبادئ الإنسانية التي تم تأسيس الاتحاد عليها ومنها دعم حقوق اللاجئين وحمايتهم بالإضافة إلى إن هؤلاء الأفراد يمثلون تدفقا للقوى العاملة التي تريدها لتغطية العجز في عدد السكان وارتفاع أعمارهم بالنسبة للمطلوب في السواق العمل وعلى الجانب الآخر الاتجاه نحو المزيد الامنة وإغلاق الحدود ، وكذلك نجد العديد من قضايا العنف بين اللاجئين المختلفين في مراكز اللاجئين في البلدان الأوروبية ،ومن خلال ذلك صار الوضع الحالي للاجئين يقع بين دائرة من العنف والهروب منه للعنف المضاد في مجتمعات إمامها الكثير لتبذله لدمج هؤلاء اللاجئين في النسيج الأوروبي لتأهيلهم لتقبل قيمهم وتجاوزهم لانتماءاتهم العرقية والدينية الضيقة على الجانبين الأوروبي وجانب اللاجئين ، كما اعتمد الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الآليات للتعامل مع أزمة اللجوء وتنامي ظاهرة الإرهاب والعنف وتتم تلك المواجهة على عدة جوانب فالي جانب سياسة الحصص لتوزيع اللاجئين على دول الاتحاد ،سعت المفوضية الأوروبية لتمويل بلدان أوروبا الأمامية ايطاليا واليونان لاستقبال اللاجئين في المرحلة الأولى وإنشاء نظام لفرزهم وتوزيعهم منها إلى بلدان الداخل الأوروبي ومعالجة "العيوب" في قوانين الهجرة المعمول بها حاليا "3"¹ ولعل أهم هذه الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الهجرة والجريمة هي اتفاقية الأمم المتحدة

¹ =<http://ida2at.com/in-the-face-of-refugees-do-you-prefer-a-europe-of-human-security/>

لمكافحة الجريمة المنظمة والغرض من هذه الاتفاقية كما تنص في مادتها الأولى هو تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفاعلية

المطلب الثاني

دوافع الهجرة الغير شرعية

تعد الهجرة الغير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم ، لكن الهجرة من الشمال الإفريقي إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا التي تشكل إلحاحا واهتماما كبير في السنوات الأخيرة ،وفي القمة الإفريقية الأوروبية تم الاتفاق على التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية بدعم المشروعات الاقتصادية في بلدان المصدر والممر ،وحقيقة الأمر إن الاتحاد الأوروبي يرفض الهجرة غير الشرعية إليه،وان كان لا يمانع في الهجرة الانتقائية للكفاءات والأدمغة الافريقية ¹.

فعلى الرغم من إن هناك إجماع على إن دوافع هذه الظاهرة يرجع في الأساس إلى النواحي الاقتصادية ،إلا إن الأوضاع السياسية والاجتماعية تلعب هي الأخرى دورها ، ويتضح ذلك نت التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد -غالبا - افتقار إلى عمليات التنمية ، وقلة فرص العمل ، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة ، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة ، والحاجة إلى الايدى العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب بعد إن تعثرت مشاريع التنمية ويزداد البؤس ، وتتواجد أنظمة ديكتاتورية ، وتوجد قضايا أقلية ونزاعات إقليمية ، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحوادث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والبراكين والجفاف وهو ما يمكن تفصيله فيما يلي :-

¹د. بشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية-بحث منشور، مجلة دراسات، العدد، 28 ، سنة 2007 م ،ص57.

الجانب الاقتصادي :- من الواضح إن البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غي شرعية إلى بلدان أخرى ، هي دول تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشية ، فضلا عن ذلك ، فألما تعاني من البطالة الشديدة التي يعاني من وطأها عدد كبير من السكان ، وخاصة الشباب، ويحلو للبعض التأكيد على إن الهجرة حتى لو كانت غير شرعية ، مازالت محدودة إن الدول الأوروبية تتيح لبعضهم هجرة غير آمنة وشرعية في نفس الوقت .

الجانب الاجتماعي:- حيث دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجر إلى أوروبا وإلى الغرب ، فأظهرته في الغالب يحقق نجاحا منقطع النظير ، ويصل للثراء السريع ، وكلها تدفع الشباب للمحاكاة بالانبهار بالغرب سبب أساسي من أسباب الهجرة للخارج ، بعد الهوة الكبيرة التي باتت تفصل بين القارة الأوروبية وبين دول العالم النامي في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها وخاصة إن الشباب عادة ينبهر بالمظاهر المادية بصرف النظر عن أخلاقيات المجتمع الأوروبي وخصوصية "5"¹.

الجانب السياسي :- يشكل احد العوامل السياسية في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك بسبب الشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة السرية بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سبب رئيسي للظاهرة حيث يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أمانا ومن بعد ذلك يطلبون مايعرف باللجوء السياسي ولعل من الامثلة في ذلك ما يحدث خاصة في دول القرن الإفريقي من حروب ونزاعات ، إضافة إلى المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير ، وغياب الديمقراطية واستمرار قوانين الطوارئ كلها أمور تدفع في اتجاه الهجرة ، وخاصة لدي عامة الشباب في بلدان العالم الثالث العامل الجغرافي :- ساهم مساهمة فاعلة في الهجرة الغير شرعية ، وذلك بسبب القرب الجغرافي وبصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة ويتضح هذا بصورة جيدة في الحدود البرية بين البلدان الإفريقية ، حيث المسافة قصيرة جدا تقدر بحوالي باربعة عشر كيلو متر

⁵¹= منصور الحاج الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا الأسباب وطرق المواجهة مجلة أفاق شبكة المعلومات الدولية زرت الموقع

2016/4/10 م .

تقريبا بينها وبين أوروبا هذه المسافة البسيطة سهلت من زيادة عملية الهجرة السرية إلى الضفة الشمالية للمتوسط .

المطلب الثالث

الآثار الناتجة عن الهجرة الغير شرعية

أصبحت الهجرة غير الشرعية تلقي بثقلها على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية ، وهي مرض خطير على دول العبور والدول المهاجر إليها ، مما سببت في الكثير في المخاطر والإضرار في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ،الديمقراطية والتي سيتم توضيحها بالشرح والتحليل كلا واحده من هذه الجوانب :-

أولا /الآثار الاقتصادية:-

1=انخفاض مستوى المعيشة .

2=انخفاض في الناتج القومي .

3= انخفاض حركة التصدير والاستيراد .

4= التأثير على حجم الإنتاج والناتج القومي .

ثانيا / الجانِب السياسي :-

1= زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والتراعات على مراكز السلطة .

2=تهئية جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة اكبر للمشاركة في الاضطرابات

3= جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة ،مع احتمال نشاء المساومات السياسية .

4= التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين"6" .

ثالثا/ الجانِب الأمني:-

1= ارتكاب السلوك الإجرامي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع .

2=الانضمام إلى العصابات الإجرامية وتكوينها .

3=تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين الغير شرعيين .

4= عبدا لله مسعودالسراي ،ندوة مكافحة ألهجره الغير شرعية، مركز دراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض السعودية.

5= استغلال أصحاب الفكر المتطرف لمن ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى ألدوله لزعزعة أمنها واستقرارها .

6= المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها من اجل خلق فوضه داخل البلد .¹

رابعا/ الجانب الصحي :-فأن هولاء الأشخاص لا يخضعون لفحص طبي متبع مما يشكل ذلك خطر كبير على أفراد المجتمع باعتبارهم عرضة للإصابة بأمراض خطيرة وفتاكة نتيجة الاختلاط مع ذوي الإقامة الغير شرعية المصابين .²

¹إبراهيم جلال الدين وآخرون، ورقة غير منشوره قدمت في ندوة الحلقة العلمية عن ألهجره الغير شرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنيةالرياض السعودية .

²علياء شكري وآخرون ، دراسات في علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2000م ،ص237

المدخل الرابع

علاقة الهجرة الغير شرعية بالإرهاب والتطرف والجريمة

من اخطر تداعيات هذه الظاهرة تنامي السياسات الأمنية لمراقبة كافة الحدود المتوسطة والحدود الجنوبية لبلدان المغرب العربي ،والتي تعتبر المعابر الرئيسية للهجرة الغير الشرعية إلى معظم دول أوروبا الغربية وغالبيتهم من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يبدأ المهاجر في رحلته ليعبر خلالها المجهول ويدفع المال لعصابات التهريب ويصبحوا فريسة لعصابات التهريب بكل إشكالاتها، مما جعل هذه التداعيات تنعكس على صورة المهاجر لدى الرأي العام الأوروبي مضخمة بالإجرام والتطرف ،مما يغذي العداء للمهاجرين ويغذي أيضا النزعة العنصرية ويزداد الأمر صعوبة في قمع الهجرة الغير شرعية وخاصة المهاجرين الذين لا يحملون اثبتات هوية لهم من بلدانهم ،وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص او متطرفين ،ويساعد في ذلك تفاقم هذه المشكلة أكثر وسائل الإعلام الجديد المختلفة في نشر بعض المقالات و الصور والإعمال التي ليس لها صحة ،ولكن تسند لهم من اجل تشويه صورة المهاجر الغير شرعي ، مما يترتب عنها عدم تواصلهم مع مجتمعات ألدوله المستقبلية لهم،نتج عنها ظهور العديد من القضايا بالسياسة والاجتماع من اللجوء إلى العنصرية لإيذاء مشاعر المهاجرين والى ظهور مشاعر العداوة والتوترات اعتقادا من أبناء هذا البلد بان المهاجر يستقطع من رزقه ويشاركه في حقوقه ، وتعتبر الأسباب الأمنية هي اخطر الإضرار التي تحدث للمجتمع نتيجة سلوك المهاجر ،فإذا كان المهاجر منحرف ويعاني من اضطرابات سلوكية فهو يصدر تلك السلوكيات إلى البلد التي هاجر إليها مما يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة وارتفاع معدلاتها وبالتالي تعطي صورته سلبية لخضارة المهاجر¹وعلى العالم اجمع مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ومحاربة عصابات الاتجار وتهريب البشر والعصابات التي تشتغل المهاجرين غير الشرعيين في أعمال الجريمة بكافة أنواعها كالمخدرات والسرقة والإرهاب والدعارة، فعلى دول العالم الغنية التي تعاني من ارتفاع نسبة ألاجرة إليها إن تنسق وتساعد الدول الفقيرة اقتصاديا والتي تفتقر إلى ابسط مقومات الحفاظ على الأمن ،وذلك بتقديم جميع المساعدات من الإمكانيات المتطورة والتقنية وتدريب عناصر من هذه الدول على كيفية استعمالها .

¹د. رضاء محمود ثابت، ألاجرة العربية إلى أوروبا ،مجلة الوحدة ،العددألرياض ،المجلس القومي للثقافة العربية 1992م،

المدخل الخامس

الرؤية الدولية للهجرة لدول جنوب المتوسط

لاشك في إن الدول الأوروبية تعاملت مع قضية الهجرة بشكل عام بانتقائية غربية ، ففي الوقت الذي فيه تشجع على هجرة العقول والعمالة الماهرة والمؤهلة ، بينما ترفض ألعماله غير المدربة ، فالدول الأوروبية تكييل بمكيالين في مسالة استقبال هجرة العقول ورفض فكرة هجرة ألعماله العادية ، او حتى المهاجرين لاسباب إنسانية ، كما إن الغرب يمارس ازدواجية معايير مرة أخرى في مسالة الترحيب بهجرة رأس المال ورفض هجرة ألعماله غير المدربة ، فالمستثمر غير الغربي مرحب به في الغرب والمستثمر الغربي في صورة شركات متعددة الجنسيات تفتح له أبواب البلدان الأخرى عنه من خلال فرض شروط اتفاقية منظمة ألتجاره العالمية على البلدان النامية ومطالبتها بالامتثال لقرارات وبروتوكولات تلك المنظمة ، وكذلك الشروط التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز كالبنيك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي على البلدان المستفيدة من خدماتها ، وهذا يعني انه على الدول المتخلفة إن تفتح أبوابها للسلع والاستثمارات الغربية، وان تقمع بقوة أية محاولة للهجرة ألعماله غير المدربة إلى أراضيها "10" إن الاوروبيين يستخدمون صيغا لطيفة عند الحديث عن العلاقة بين ضفتي البحر المتوسط كتلك التي تؤكد الحاجة إلى إرساء مسار من التعاون بين أوروبا ودول البحر المتوسط ، باعتبارهما كلاً مكملاً لا يتجزأ أو يتحدثون إقامة شركاه اقتصادية ومالية ومنطقة ازدهار مشترك ... الخ بيد إن هذه الصيغ المقنعة تحجب ورائها رغبة أوروبية في

التعرف على سبل وضع حد للهجرة للدول الاتحاد الأوروبي ، وقد وضع هذا الاتحاد قيودا على للهجرة إليهم.

وعليه لابد من استمرار المساعي المشتركة لحل موضوع الهجرة غير الشرعية لان عدم حلها قد يؤدي إلى :-

1= أزمة دبلوماسية :- ناجمة عن تردى العلاقات في حال عدم تسوية مسالة الهجرة الغير شرعية .

2= أزمة اقتصادية :- بسبب زيادة جيوش العاطلين عن العمل في إفريقيا ، وحتى في الدول الأوروبية، وبالتالي عدم استقرارا لدول إفريقيا وهي مصدر هام للمواد الخام لأوروبا والعالم

¹د. علي طلبه محمد ،دوافع ألهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري، بحث غير منشور كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي

3= أزمة إنسانية نتيجة عبور البحر في ظروف غير طبيعية حيث يفقد الكثيرون حياتهم وعموما هناك أربع وجهات نظر لدى دول الاتحاد الأوروبي تجاه ألهجرة غير الشرعية :-

أولا/ ألمانيا والنمسا وهولندا تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتتم في سياساتها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية .

ثانيا/فرنسا وانجلترا وايرلندا تشجع على استقبال المهاجرين من مستعمراتها القديمة ومحاولة تكثيف علاج مشاكلهم مع بلدانهم الأصلية

ثالثا / الدول الاسكندنافية تركز في سياسات الهجرة على احترام حقوق الإنسان والأجانب واللاجئين .

رابعا/ ايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال تعتبر إن الهجرة وسيلة مهمة لمعالجة العجز الديموغرافي في أوروبا وتدعو لتكثيف التعاون مع البلدان الأصلية .

وتؤكد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطة في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها للاتحاد الأوروبي ، وخاصة دول جنوب والشرق الأوروبي .

الخاتمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية او السرية ظاهرة عالمية موجودة في كثيرا من دول العالم المتقدم منها والنامي ، فهي ظاهرة إنسانية طبيعية قديمة قدم التاريخ عرفتتها وستعرفها كل الشعوب ،وستستمر لفترة طويلة من الزمن مادام هناك تباين في الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة ،ورغم إن الهجرة السرية إلى أوروبا من الشمال الإفريقي بصفة عامة هي إحدى الظواهر القديمة والمستمرة إلا انه في السنوات الحالية شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين ، وأصبحت إحدى القضايا المزعجة ومشكلة تؤرق الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين ، مما جعل هذه الظاهرة احد اهتمامات دول الاتحاد الأوروبي وكذلك حكومات دول جنوب المتوسط والتي تركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول ألهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا باليات اقل ما توصف بيه بأنها أمنية . فالعالم يتعاون الآن في مكافحتها ومحاوله القضاء عليها ، فإذا استمرت الهجرات فسوف تسبب في العالم الثالث الذي لايرغب أغلبية الناس في العيش فيه فيفكرون في الهجرة إلى الدول الغنية والمتقدمة ذات الإمكانيات التقنية العالية ، بعد إن صار خطر هذه الظاهرة اكبر بكثير من إن يهملش أو إن يتم إغفاله ، إذا لمكافحة ظاهرة ألهجرة غير الشرعية يجب التعاون الثنائي والإقليمي والدولي الكامل في جميع المجالات ويتم التعاون بين أجهزة الدولة الواحدة والمواطنين والتوعية المستمرة والكشف الدائم عن إضرار هذه الظاهرة لكي نتوصل إلى حد كبير منها ومقاومتها

النتائج

إن موضوع الهجرة غير الشرعية يشكل موضوعا من أهم الموضوعات في العلاقات بين دول جنوب المتوسط ودول شمال المتوسط وهو من أهم التحديات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني في المفهوم الأوروبي غالبا ،خاصة بعد انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات وتجارة البشر والدعارة والتزوير والرشوة والاختلاس وتنامي الإحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وتدهور البيئة وارتفاع معدلات الزواج الوهمي وانتشار الأمراض الفتاكة مثل الايدز والسارس والالتهاب الكبدي وغيرها من الأمراض الأخرى، ومن خلال ذلك نستنتج الآتي:-

=تعتبر الهجرة الغير شرعية من التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية والدول جنوب المتوسط ،مما يجعلها في أولويات السياسة الخارجية لهذه الدول.

= تبين عن الهجرة الغير شرعية هي تعقيد وتشعب العناصر المكونة لها ، مما أدى إلى تعدد القراءات فهي ظاهرة اجتماعية تحولت إلى مسألة سياسية لأنها أصبحت تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول من جهة وتهديد أمني للإفراد والمجتمعات .

= الهجرة ظاهره طبيعية وانخراط بشري على مدى التاريخ موجود لخلق التواصل الإنساني ، مابين الحضارات ، وتحدث كنتيجة طبيعية عند الإنسان من خلال وجود رغبات يمكن تليبيتها والبحث عنها في أماكن أخرى

= ظهرت قناعة مشتركة بين دول جنوب المتوسط ودول شمال المتوسط مفادها إن محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب مواجهة الأسباب والدوافع التي تعود إليها ومن ثم لامفر من رسم سياسة عامة تتطلب إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة على مستوى أي دولة من دول الجنوب

التوصيات

- 1= تعزيز امن المناطق الحدودية بكافة الموارد المادية والبشرية التي تحقق القضاء على التسلل واختراق و نتائجها .
- 2= الضغط على دول الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون مع دول المصدرين للهجرة لغرض إعادة تأهيل وترحيل المهاجرين غير الشرعيين ومساعدتهم وحثهم على إقامة المشروعات الاقتصادية الصغرى في بلدانهم.
- 3= ضرورة إعادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين دول جنوب المتوسط والدول الأوروبية من خلال إستراتيجية اقتصادية حقيقية في الدول المصدرة للمهاجرين وتنفيذ تنمية مستدامة .
- 4= التأكيد على تطبيق برنامج التنمية التي تحقق فرص عمل وفرص لكسب العيش والرزق في الدول المرسله للمهاجرين .
- 5= العمل على تطبيق اشد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم وتتاجر بالبشر وتدفع بالهجرة السرية ،وكذلك تشديد العقوبات على الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات ألهجره الغير شرعية في الدوائر الحكومية .
- 6= تشديد الحراسة والرقابة الأمنية على الحدود المختلفة .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1=سورة هود الآية 60

2= عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الاورومتوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،شبكة المعلومات الدولية نت .

3=<http://ida2at.com/in-the-face-of-refugees-do-you-prefer-a-europe-of-human-security/>

4= د. بشير الكوت، ظاهرة الهجرة غي الشرعية ، بحث منشور مجلة دراسات ،العدد28، سنة2007م، ص57.

5= منصور بالحاج ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا الأسباب وطرق المواجهة، مجلة أفاق ،شبكة المعلومات الدولية زرت الموقع يوم 2016/4/10 م .

6= د. عبد الله بن سعود السراي، ندوة، مكافحة الهجرة الغير الشرعية،مركز دراسات والبحوث ،بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية .

7=إبراهيم جلال الدين وآخرون ،ورقة منشورة قدمت لندوة الحلقة العلمية عن الهجرة الغير شرعية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض السعودية .

8= عليا شكري وآخرون ،دراسات في علم السكان،دار المعرفة ، الجامعة الإسكندرية، 2000م ص237.

9= د. رضاء محمود ثابت ، الهجرة العربية إلى أوروبا ، مجلة الوحدة العدد98 ، الرياض المجلس القومي للثقافة العربية، 1992م ص135.

10= على طلبة محمد، دوافع الهجرة غير الشرعية ، لدى الشباب المصري، بحث غير منشور كلية الآداب قنا جامعة جنوب الوادي .